



وثيقة المرأة الليبية لبناء السلام
وتعزيز دورها في السلم الاجتماعي
نوفمبر 2015

محتويات الوثيقة

3	المقدمة:
4	التحديات
4	1- الوضع الأمني:
4	2- النازحين والمهجرين:
5	3- العنف ضد المرأة:
5	4- الإعلام:
5	5- الوضع الاقتصادي:
6	6- العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية:
6	7- حقوق المرأة في الدستور والمشاركة السياسية:
7	الأهداف والاستراتيجية وخطة العمل العامة
7	الهدف الاستراتيجي العام
7	الهدف الاستراتيجي الأول: مشاركة المرأة في إطار الوضع الأمني:
7	الهدف الاستراتيجي الثاني: إدماج المرأة في التخفيف من معاناة النازحين والمهجرين:
7	الهدف الاستراتيجي الثالث: مناهضة العنف ضد المرأة:
8	الهدف الاستراتيجي الرابع: إعلام فاعل يعزز تكافؤ الفرص بين الجنسين:
8	الهدف الاستراتيجي الخامس: تحسين الوضع الاقتصادي للنساء:
8	الهدف الاستراتيجي السادس: تفعيل دور المرأة في العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وإشراكها في مراحلها المختلفة:
8	الهدف الاستراتيجي السابع: ضمان حقوق المرأة في الدستور والمشاركة السياسية:
9	محاور ومطالب المرأة اللببية للمجتمع الدولي وصانعي القرار
9	الهدف الاستراتيجي الأول: مشاركة المرأة في إطار الوضع الأمني
10	الهدف الاستراتيجي الثاني: المهجرين والنازحين
10	الهدف الاستراتيجي الثالث: مناهضة ومقاومة العنف الممارس ضد المرأة بشكل عام وفي أماكن الصراع بشكل خاص
11	الهدف الاستراتيجي الرابع: الإعلام
11	الهدف الاستراتيجي الخامس الاقتصاد
12	الهدف الاستراتيجي السادس: العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية
12	الهدف الاستراتيجي السابع: حماية حقوق المرأة في الدستور والمشاركة السياسية
14	الإطار المؤسسي لعملية السلام
14	الموارد المالية والفنية

وثيقة المرأة الليبية لبناء السلام والسلم المجتمعي

نحن نساء ليبيا نتيجة لما تتعرض له بلادنا الحبيبة من مخاطر النزاع المسلح والإرهاب التي تعيق بناء الدولة المدنية على أسس من الديمقراطية والسلم المجتمعي واستتباب الأمن والاستقرار، اجتمعنا من أجل "تعزيز دور المرأة لبناء السلام والسلم المجتمعي" بدعم من المجتمع الدولي ومناصري السلام، وذلك بمدينة مونترو من 7 إلى 11 نوفمبر 2015 والتي استكملت صياغتها نتيجة لضيق الوقت في ليبيا وصدرت في شكلها النهائي بتاريخ 2015/12/2 لمناقشة القضايا الهامة والحساسة التي تؤثر على مسار السلام والسلم الاجتماعي في ليبيا."

المقدمة:

لعل من نافلة القول ان معاناة المرأة في معظم المجتمعات التي تندلع فيها الحروب والنزاعات المسلحة وينتشر فيها الإرهاب والفكر المتطرف ؛ حيث تسيطر ثقافة التمييز ضدها وتخفض المؤشرات الخاصة بأوضاعها التعليمية، والصحية، وغيرها من مؤشرات تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، وتخفض معدلات المشاركة لديها سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي فضلا عن تدني مستويات المشاركة المجتمعية والسياسية الذي يؤدي إلى تدني مساهمتها في صناعة القرارات الخاصة بالحروب والنزاعات المسلحة، أو في عملية إحلال السلام التي تأتي بعد انتهاء هذه الحروب والصراعات ورغم هذا تعتبر المرأة الليبية نواة المجتمع وعنصراً مهماً في نمائه ، وساهمت المرأة الليبية في المصالحات وتزويد النازحين بالإغاثات وحصر النساء المعتنفات، ووجودها في مواقع صنع القرار السياسي يؤثر إيجابياً في عملية السلام والتنمية والنهوض بالمجتمع، كما أن مشاركتها في الحكومة ذات أهمية بالغة لئلاها من دور هام في تعزيز السلام والأمن على المستوى الوطني، لقد سعت النساء الليبيات لإصدار هذه الوثيقة لتعزيز دور المرأة ومساواتها في الحقوق والواجبات، لدفع بدورها المتميز في إرساء أسس الديمقراطية، لوضع خارطة طريق تظهر دورها الهام في بناء السلام والسلم الاجتماعي، حيث تهدف هذه الوثيقة إلى تأكيد أهمية المرأة وإشراكها بوضع خطة عمل لحلحلة القضايا الأساسية على الساحة الليبية والمشاركة في بناء الدولة المدنية.

وفي إطار الاجتماع المقام لمناقشة أهم أهداف وقضايا المرأة في ليبيا الذي تمحور في سبع نقاط رئيسية، وتم وضع إطار واسع ومقترحات للعمل على تحقيق أهداف وتوصيات ملتقى المرأة الليبية، حيث سنستعرض كافة النقاط المطروحة من قبل النساء، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه المرأة الليبية في عملية بناء السلام والسلم المجتمعي، كالتالي.

1. الوضع الأمني (وضع المرأة في الظروف الأمنية الراهنة).

2. قضايا النازحين والمهجريين.

3. العنف ضد المرأة.

4. الإعلام.

5. الوضع الاقتصادي.

6. العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

7. حقوق المرأة في الدستور والمشاركة السياسية.

التحديات

هناك العديد من التحديات والعراقيل التي تواجه النساء أثناء سعيهن للإسهام الايجابي في عملية السلام، وقد تم نقاش المحاور المهمة والتي يجب الانتفاخ حولها لتسهيل مساهمة المرأة في عملية السلام، ومن هذه التحديات:

1- **الوضع الأمني:** تعاني ليبيا من الانفلات الأمني الناتج عن النزاعات المسلحة وانتشار السلاح خارج سيطرة الدولة ،

الأمر الذي اثر سلبيًا على الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد ككل وألقى بظلاله على المرأة وزاد من معاناتها بشكل خاص ، وأدى هذا إلى تحديات تواجه المرأة في مهام إعادة تأهيل وإدماج بعض الشباب الذين

انخرطوا في النزاع المسلح ورفع التوعية بمخاطر انضمامهم إلى المجموعات المسلحة ودخولها المتكرر للحرم الجامعي والمؤسسات العامة وقفل الطرق وأثر اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وكل هذه الآثار أدت إلى:

- زيادة ظاهرة الخطف التي تستهدف المرأة والأطفال سواء كانت على الهوية أو بغرض طلب الفدية أثر سلبيًا على المرأة أدى إلى خروجها من البلاد خوفاً على حياتها وحياتها وأسرتها وقفل من نشاط الناشطات بالداخل
- عزوف وانقطاع بعض الفتيات عن الدراسة وعدم ذهاب بعض النساء إلى أماكن الشغل
- التهجير والنزوح
- سيطرة الجماعات الإرهابية على بعض المدن وانتشار التطرف.
- ضعف مؤسسات الدولة الرسمية من جيش وشرطة.
- انقطاع المرأة العاملة عن عملها في بعض المؤسسات القضائية الأمنية والشرطة والعسكرية
- تردي الأوضاع الاقتصادية والصحية والاجتماعية وانتشار البطالة في مناطق النزاع.
- غياب مراكز التأهيل النفسي والاجتماعي.
- قيود التنقل لبعض النساء داخل وخارج البلاد نتيجة المجموعات المسلحة.
- زيادة المعاناة وتعرض النساء والأطفال والشباب للعنف للتأثيرات النفسية الوخيمة.
- غياب التشبيك بين المنظمات النسوية وضعف الموارد المالية اللازمة لتقديم الدعم للمرأة المتضررة.
- عدم حماية الحدود. (الحدود الرخوة).

2- **النازحين والمهجرين:** أسهم سوء الأوضاع الأمنية وانتشار السلاح إلى تردي أوضاع النازحين والمهجرين، وعدم

وجود بنية تحتية مناسبة للعودة، وسوء إدارة الحكومات المتعاقبة لهذا الملف وغياب استراتيجيات وخطط واقعية لحلها وعدم وجود قاعدة بيانات دقيقة لحصر النازحين والمهجرين ومعرفة أوضاعهم مع عدم وجود مراكز رعاية وتأهيل،

وعدم تخصيص ميزانية لتوفير الخدمات اللازمة في غياب مصادر الدخل الثابتة وانقطاعه و غياب معيل الأسرة، ورفض بعض المناطق عودة النازحين والمهجرين , غياب المنظمات الدولية المختصة وقد ترتب على ذلك:

- زيادة معاناة المرأة جراء النزوح من المناطق المتضررة وعدم وجود قاعدة بيانات دقيقة.
- التهجير القسري للمرأة بسبب اختلاف الرؤى السياسية
- حرمان العائلات من المسكن الأئق.
- عدم وجود مراكز رعاية وتأهيل.
- ندرة المساعدات المقدمة للنازحين والمهجرين وذوي الحاجات الخاصة.
- عدم وجود خطة وطنية لإعادة دمج وتقديم الدعم للضحايا.
- تهتك النسيج الاجتماعي أثره في عرقلة المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي.

3- **العنف ضد المرأة:** من أهم المحاور والتحديات التي واجهتها المرأة في ظل انتشار السلاح والنزاع المسلح والإرهاب وغياب العدالة وسوء المعاملة والعنف الجسدي واللفظي الذي تعاني منه النساء في ليبيا، وارتفاع نسبة زواج القاصرات فقد رصدت المنظمات الحقوقية النسوية هذه الانتهاكات وكل ذلك أدى إلى:

- ارتفاع مؤشر التفكك الأسري.
- عدم وجود قاعدة بيانات تخص النساء اللاتي تعرضن للعنف.
- عدم وجود قوانين وتدابير توفر الحماية للنساء.
- عدم توفير مراكز إيواء للناجيات من العنف.

4- **الإعلام:** من التحديات التي يواجهها المجتمع الليبي في الإعلام، استغلال الإعلام لتكريس الفتنة والتحريض وتشويه الحقائق والمشاركة الخجولة للمرأة في الإعلام، وعدم وجود ميثاق شرف إعلامي، وقلة كفاءة بعض الإعلاميين , عدم الاهتمام بموضوع المرأة ودورها في عملية السلام أدى إلى :

- تعطيل العدالة الانتقالية إثر على السلم الاجتماعي وإحلال السلام.
- تعرض كثير من الإعلاميات إلى التهديد والتهجير والقتل.
- كثرة القنوات الإعلامية المحرصة على العنف وعدم سيطرة الدولة عليها.

5- **الوضع الاقتصادي:** من أهم تحديات الوضع الاقتصادي عدم الاستقرار الأمني وانخفاض إنتاج النفط والانقسام السياسي والمؤسسي، وغياب الرؤى والاستراتيجيات من قبل صناعات القرار، وانتشار الفساد المالي والإداري وتغيب

الدور الهام للمجالس البلدية وضعف الكوادر التي تمثل الإدارات الوسطى للبلاد بسبب تدني المستوى الإنتاجي والخدمي والمعيشي وازدواجية المرتبات عدم وجود رقابة على السلع نتج عن كل ذلك.

- غلاء المعيشة وتدهور سعر صرف العملة الليبية وارتفاع سعر الواردات وانخفاض القدرة الشرائية أدى إلى اعتماد الكثير من الأسر على المعونات الإنسانية القليلة جدا.
- وتدني المستوى المعيشي والخدمي للمواطن الليبي عدم توافر السلع وعدم توزيعها بشكل مباشر.
- قفل الموانئ وعدم التواصل الجيد بين قنوات مصرف ليبيا المركزي والمصارف العامة والخاصة لعدم الالتزام لأوامر الصادرة من مدراء الإدارات والفروع في جميع مناطق ليبيا نتيجة الانقسام السياسي.
- ارتفاع سعر الصرف أدى إلى التدهور في المستوى المعيشي والخدمي للمواطن الليبي.

6- العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: غياب الإدارة السياسية وتردي الأوضاع الأمنية، وغياب الهياكل الإدارية

الفاعلة، وغياب ثقة ومناصرة المرأة للمرأة من قبل المرأة نفسها ومن قبل المجتمع وصناع القرار بقدراتها والثقافة السائدة بالمجتمع سبب في عرقلة تطبيق قانون العدالة الانتقالية ومعاناة المرأة، وقد ترتب على ذلك:

- عدم إشراك المرأة في حراك ومبادرات المصالحة التي تنبثق من القبيلة أو المجالس البلدية.
- ظهور قانون معيب للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.
- عدم وجود معايير قائمة على الكفاءة والخبرة.
- عدم تقديم الرعاية والتأهيل اللازمة للمرأة في مؤسسات التأهيل والإصلاح (السجون).
- قلة الموارد التمويلية وضعف دور المجتمع المدني.

7- حقوق المرأة في الدستور والمشاركة السياسية: على الرغم من تنظيم لقاءات عديدة حول تضمين المرأة لمطالبها في

الدستور نتج عنها صدور وثيقة "مطالب النساء في الدستور" والتي تم تسليمها للهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، إلا أن مخرجات لجنة العمل التي تم تكوينها بالهيئة لم تلبى ولم تدرج هذه المطالب. فقد تم تهيمش المرأة وإقصائها من المشاركة السياسية الفاعلة مما يتنافى مع مضمون القوانين المعمول بها والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصادق عليها من قبل الدولة الليبية، ومن التحديات الأخرى التي تجابه المرأة:

- عدم الأخذ بعين الاعتبار بمطالب المرأة في الدستور المقدمة من قبل المجتمع المدني.
- عدم احترام مبدأ رجعية القوانين وتجاهل الاتفاقيات الدولية والقوانين التي أعطت للمرأة حقوقا مكنسبة ومنها قانون الجنسية رقم 24 لسنة 2010.
- غياب الإرادة السياسية وانتشار الفكر المتطرف والإرهاب.
- عدم الالتزام بالمبادئ الدستورية التي تضمن مبدأ تكافؤ الفرص وعدم التمييز.
- عدم وجود كيان خاص يدافع على المرأة ويضمن لها حقوقها أمام جميع الجهات في الدولة.
- ضعف حراك المجتمع المدني عامة والمنظمات الحقوقية النسائية خاصة للضغط على لجنة صياغة الدستور.

الأهداف والاستراتيجية وخطة العمل العامة

بناء على ما ذكرنا آنفا قامت المرأة الليبية بصياغة الأهداف والاستراتيجية المبتغاة من إشراكها المؤثرة في عملية السلام والسلام الاجتماعي، وقد تمت صياغة هذه الأهداف ومعالجة المحاور المذكورة بوضع إطار موحد وأهداف موحدة. حيث تمت صياغة الأهداف والاستراتيجية والخطة العامة لمجابهة التحديات على النحو التالي:

الهدف الاستراتيجي العام

تعزيز دور المرأة الليبية لبناء السلام والسلام الاجتماعي

ومنه تنبثق الأهداف الاستراتيجية التالية:

الهدف الاستراتيجي الأول: مشاركة المرأة في إطار الوضع الأمني: تأكيد للدور الكبير الذي لعبته المرأة في بعض مبادرات نزع السلاح وفي التوعية بخطر الجماعات المسلحة، ورصد الانتهاكات في مناطق النزاع، والمبادرة في عودة النازحين والمهجرين بالمناطق المختلفة بالتنسيق مع الجهات المختلفة، وتقديم المساعدات، عليه يجب تشجيع هذه المبادرات النسائية لنزع السلاح ولنشر التوعية المجتمعية بمخاطر انتشار السلاح.

الهدف الاستراتيجي الثاني: إدماج المرأة في التخفيف من معاناة النازحين والمهجرين:

أدى النزاع المسلح إلى تزايد أعداد النازحين والمهجرين وتقادم أوضاعهم مع ضعف وصول المساعدات الإنسانية والخدمية بالإضافة إلى عدم وجود مراكز رعاية وتأهيل لمختلف الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم تخصيص ميزانية لتغطية احتياجاتهم وهنا نؤكد على الدور الكبير والجليل الذي لعبته المرأة الليبية في ظل ظروف أمنية صعبة حيث انخرطت في الأعمال التطوعية والإغاثية وتقديم المساعدات الإنسانية للنازحين والمهجرين في ظل قصور مؤسسات الدولة وغياب منظمات المجتمع الدولي. ورغم الصعوبات التي تواجهها النساء القياديات في المجتمع المحلي إلا أنها ساهمت في إعداد قاعدة بيانات وحصر أعداد النازحين وإنشاء المنديات التوعية داخل وخارج المدارس التي أصبحت مأوى للكثير من النازحين في ظل الظروف المادية الصعبة وساهمت العديد من المنظمات النسائية في تكوين فرق للدعم النفسي للنازحات وأسرهن بالإضافة إلى تنظيم حملات التوعية في عدة برامج اجتماعية ومن أجل توفير الدعم المالي اللازم خلقت قنوات داعمة لها من رجال الأعمال بالإضافة إلى التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني في المناطق الآمنة لتوفير بعض الأدوية والمعدات الطبية لذوي الاحتياجات الخاصة وأيضا إدماج المرأة النازحة في دعم المجتمع المحلي في مناطق النزوح حيث أن هنالك سيدات يقمن بهذه الأنشطة وهن أنفسهن نازحات ومهجرات.

الهدف الاستراتيجي الثالث: مناهضة العنف ضد المرأة:

إيماناً من المرأة الليبية بأن العنف المبني على النوع الاجتماعي آفة اجتماعية تزداد في مناطق النزاع المسلح، لذلك لا زالت المرأة تناضل في جعل قضية العنف ضد المرأة شأناً عاماً وليس خاصاً فقد تعرضت المرأة في ظل انتشار السلاح

وغياب العدالة من خلال رصد المنظمات الحقوقية النسوية داخل ليبيا وخارجها إلى سوء المعاملة والعنف الجسدي واللفظي بكافة أشكاله ونتيجة لغياب دور الدولة في حماية النساء من العنف لقد قامت مجموعات من المجتمع المدني بتبني قضية العنف من خلال إقامة ورش عمل لتوعية النساء بحقوقهن وتوفير الدعم النفسي لهن ومحاولة إدماجهن والتخفيف من معاناتهن كما قامت بعض المنظمات بتقديم الاستشارات القانونية اللازمة من أجل تسهيل إجراءات رفع الدعاوى والمطالبة بالتعويض عن الضرر.

ونسبة لارتباط ظاهرة العنف ضد المرأة ببعض الاحتياجات المادية قام الحراك النسوي بتقديم مبالغ مالية لمن فقدت معيها ومن خلال رصد وتوثيق المعلومات، شهد زواج القاصرات ارتفاعاً في معدلاته خاصة في الأسر النازحة مما يعد انتهاكاً لاتفاقية حقوق الطفل التي تعتبر كل شخص ما دون "18" عاماً طفلاً غير ان الأوضاع التي تشهدها ليبيا أدت إلى ارتفاع مؤشر الطلاق والتفكك الأسري، وغياب العدالة وعدم تفعيل المؤسسات بشكل كلي تظل العديد من السجينات الليبيات بدون محاكمة مع محاولة النساء الحقوقيات تسليط الضوء على قضايا هؤلاء النساء المستضعفات في ظروف عدم التفعيل الكلي لجهاز القضاء والداخلية بالإضافة لعدم وجود برامج تأهيل للنساء السجينات ومحاولة التعاون مع المنظمات الحقوقية لتحسين أوضاعهن داخل السجون وسرعة الفصل في قضاياهن.

الهدف الاستراتيجي الرابع: إعلام فاعل يعزز تكافؤ الفرص بين الجنسين:

نؤكد على الدور الفاعل والمؤثر للإعلام في بناء ونشر ثقافة السلام والحث على مكافحة الإرهاب، ولكن تم استغلاله لتكريس الفتنة والتحريض مما أدى إلى تعطيل مبدأ السلم الاجتماعي وأثر على مسار العدالة الانتقالية، كانت مشاركة المرأة الليبية في مجال الإعلام محدودة بسبب الثقافة الاجتماعية وعدم تكافؤ الفرص وغياب الحماية القانونية إذ تعرضت بعض النساء للتهديد والتشهير والتهجير ولم تنجح بعضهن من عمليات الاغتيال، ومع ذلك حرصن على المشاركة في حملات المصالحة الوطنية ومبادرات إصدار ميثاق شرف المهنة.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تحسين الوضع الاقتصادي للنساء:

أثر عدم الاستقرار الأمني والانقسام السياسي في ليبيا على الدخل القومي وعجلة الإنتاج مما أدى إلى غلاء المعيشة وتدهور سعر صرف العملة الليبية، فنتج عن ذلك تدني المستوى المعيشي والخدمي للمواطن الليبي. وقد اعتادت المرأة الليبية على المساهمة في دخل الأسرة من خلال المشاريع الصغرى والمتوسطة، ولكن تأثرت هذه المساهمة سلباً جراء النزوح والتهجير وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وانخفاض القدرة الشرائية، مما دفع الكثير من الأسر إلى الاعتماد على المعونات الإنسانية نتيجة تأخر صرف رواتب الموظفين، وقد سعت النساء الليبيات إلى العديد من الاستراتيجيات لمواجهة الوضع الاقتصادي مثل بيع مصوغاتهن واستخدام مدخراتهن بالإضافة إلى الاعتماد على التكافل الأسري المشهود له في ليبيا.

الهدف الاستراتيجي السادس: تفعيل دور المرأة في العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وإشراكها في مراحلها المختلفة:

تؤكد المرأة الليبية على أن العدالة الانتقالية هي التدابير القضائية وغير القضائية التي تقوم الدولة بتطبيقها لمعالجة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وتتضمن التدابير لجان التحقيق وجبر الضرر والإصلاح المؤسسي، حيث عانت المرأة من غياب

الهيكل الإداري الفاعلة وتطبيق قانون العدالة الانتقالية بسبب عدم تفعيل المؤسسات، وعلى الرغم من ذلك قامت المرأة بمبادرات تطوعية لتحقيق السلم الاجتماعي والتي شملت التواصل مع شيوخ القبائل للمساهمة في رتق النسيج الاجتماعي. وشهدت ليبيا أيضاً بناء تحالفات للمرأة تركز على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال استقطاب الشباب لتعزيز دور النساء في العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وبالرغم من التحديات التي تواجه المرأة في لجان المصالحة إلا أنها أثبتت وجودها بمبادرات عديدة منها مبادرة الزاوية والقوايش وسبها.

الهدف الاستراتيجي السابع: ضمان حقوق المرأة في الدستور والمشاركة السياسية: إيماناً من المرأة الليبية بأنها اللبنة الأولى لبناء دولة المؤسسات وإن الدستور هو الضامن للحقوق والحريات وخاصة إن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، حيث قامت المرأة الليبية عن طريق منظمات المجتمع المدني ومنذ تأسيس الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بالتواصل مع أعضاء الهيئة ولجانها لتضمين حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إعمالاً بمبادئ المواطنة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، ولا بد ان تضمن هذه الوثيقة حقوق المرأة المكتسبة والمنصوص عليها في القوانين المعمول بها والاتفاقيات الدولية المصادق عليها الأمر الذي لم يدرج في مسودة مخرجات لجنة العمل بالهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور ، وضرورة العمل على تعزيز دور المرأة وتأكيد أهمية مشاركتها في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقضائي حسب ما تكفله القوانين والمعاهدات الدولية خاصةً قرار مجلس الأمن "1325" وما تلاه من قرارات، والنص على استحداث كيان يمثل المرأة داخليا وخارجيا ويرسم الخطط ويحافظ على حقوقها.

محاوّر ومطالب المرأة الليبية للمجتمع الدولي وصانعي القرار

في ختام هذه الوثيقة تتقدم المرأة الليبية بمجموعة من المطالب للمجتمع الدولي وصانعي القرار في ليبيا، داعيين إلى تأكيد دور المرأة الفاعل في السلام وفي العمل من أجل إرساء الديمقراطية وعدالة القانون و**عليه نطالب بالآتي:**

الهدف الاستراتيجي الأول: مشاركة المرأة في إطار الوضع الأمني

المجتمع الدولي

- ضرورة تنظيم لقاء مع الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن، لنقل الصورة الحقيقية لما يعانيه الشعب الليبي وما تعانيه المرأة الليبية في ظل انتشار الإرهاب والنزاع المسلح.
- اتخاذ التدابير اللازمة ضد الأشخاص والدول التي تعمل على تهريب السلاح إلى ليبيا من قبل المجتمع الدولي.
- مطالبة المجتمع الدولي بعدم تسييس العمل الإنساني وربطه بالتجاذبات السياسية القائمة.
- مطالبة المجتمع الدولي بمد يد العون لمساعدة الدولة الليبية في إعادة الاستقرار الأمني والقضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه.
- نطالب المجتمع الدولي بالمساعدة في عملية نزع السلاح ودعم برامج الحد من الهجرة غير الشرعية.

صانعي القرار

- نطالب المجتمع المحلي وصانعي القرار ولجان الأزمات الأخرى ورجال الأعمال بدعم مجهودات المرأة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- العمل على وضع خطة لنزع السلاح.
- توفير فرص عمل بديلة للشباب.
- دعم دور المنظمات النسوية كحاضنة للسلام.
- تخصيص ميزانية وتأهيل وإعداد مراكز للتوعية والتثقيف ونشر ثقافة السلام.
- الوصول إلى إعداد خطة وطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف والعمل عليها.

الهدف الاستراتيجي الثاني: المهجرين والنازحين

المجتمع الدولي

- مطالبة المنظمات الدولية والأمم المتحدة بدورها الإنساني في تقديم الخدمات الدولية لكافة المهجرين والنازحين أسوة بالخدمات التي تقدم للاجئين في المخيمات المعترف بها دولياً.

صانعي القرار

- وضع وتنفيذ الخطط لإعادة الإعمار ورصد الميزانيات.
- إعادة وإنشاء مراكز رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تخصيص ميزانيات لتوفير الخدمات اللازمة.
- وضع وتنفيذ الخطط لعودة النازحين وضمان حمايتهم واستقرارهم وتوفير الرعاية الخاصة للفئات الأكثر تضرراً وذوي الاحتياجات الخاصة.
- إعادة تشغيل المراكز الطبية ومراكز التأهيل.
- تخصيص ميزانية لعودة النازحين والمهجرين.
- تسهيل الإجراءات القانونية الثبوتية للنازحين والمهجرين في الداخل والخارج.

الهدف الاستراتيجي الثالث: مناهضة ومقاومة العنف الممارس ضد المرأة بشكل عام وفي أماكن الصراع بشكل

خاص

المجتمع الدولي

- التأكيد على دور المجتمع الدولي في متابعة تنفيذ القرارات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المرأة من العنف
- #### صانعي القرار
- تفعيل القوانين المتعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة، من خلال الجهات المختصة القادرة على إنفاذ التشريعات بهذا الخصوص.
 - سن القوانين والتدابير الملزمة لتوفير الحماية للمعنفات، إعداد برامج للدعم النفسي لجميع ضحايا العنف من النساء وتوفير مراكز الإيواء والدعم النفسي.
 - تخصيص جزء خاص من ميزانية الدولة لتوفير الخدمات ورعاية المعنفات.
 - إصدار قوانين تضمن حماية النساء وعدم إفلات مرتكبي العنف من العقاب.

- إلزام الدولة باحترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المصدق عليها الخاصة بالمرأة.
- تفعيل القضاء والأجهزة الأمنية، وتعزيز دور الشرطة النسائية.

الهدف الاستراتيجي الرابع: الأعلام

المجتمع الدولي

- نطالب بضرورة توفير الدعم الفني والتقني والمادي من المنظمات الدولية المتخصصة في المجال الإعلامي بتأهيل وتدريب الإعلاميات.
- مطالبة المنظمات الدولية بالعمل بموضوعية وشفافية ومتابعة الأعمال المقدمة. للتطوير والتمكين في المجال الإعلامي ومتابعة أعمالهم ومراجعة نتائجهم.

صانعي القرار

- تعزيز حضور المرأة الليبية في مؤسسات وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية لطرح قضايا المرأة في المجالات المختلفة، والدفاع عن مواقفها ونشر وتعميق ثقافة السلام.
- تمكين المرأة في المجال الإعلامي من خلال تنمية قدراتها.
- استحداث آلية مراقبة ومحاسبة للمؤسسات الإعلامية التي تحت على بث الكراهية والتحريرض والعنف.
- فتح قنوات إعلامية تابعة للدولة تعبر عن رأي وتطلعات الشعب الليبي.
- تعزيز دور الإعلام المحايد في حماية ووقاية النساء.
- دعم مؤسسات المجتمع المدني المختصة بالإعلام مع التركيز على إبراز دور المرأة في عملية إرساء السلام.

الهدف الاستراتيجي الخامس الاقتصاد

المجتمع الدولي

- مطالبة المنظمات الدولية بالمساعدة في عودة الشركات الكبرى لإعادة إعمار ليبيا
- تقديم الدعم الفني وتفعيل الاتفاقيات الدولية المبرمة
- مطالبة المجتمع الدولي بدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة للسيدات ذات الدخل المحدود، مع توفير الدعم الفني والمالي للمشاريع الصغرى والمتوسطة للنساء.

صانعي القرار

- مطالبة الحكومة بتوفير فرص عمل وتقديم الخدمات اللازمة مع إعطاء صلاحيات للإدارة المحلية لتنشيط المشاريع الاقتصادية.
- تفعيل ودعم جهاز الحرس البلدي لمراقبة الأسعار ومدى صلاحية السلع.
- تفعيل القطاع الخاص وتعديل القوانين واللوائح بما يتماشى مع هذه المرحلة.
- دعم سيدات الأعمال وإعطائهن الفرص المتكافئة فيما يخص القروض والتسهيلات وفتح الاعتمادات.
- تمكين المرأة اقتصادياً وضمان استفادتها ومساهمتها في المشروعات الصغرى والمتوسطة.

- مطالبة رجال الأعمال الليبيين بضرورة التكاتف ومساندة الاقتصاد الليبي
- إعادة إعمار البلد وإشراك المرأة في ذلك.

الهدف الاستراتيجي السادس: العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

المجتمع الدولي

- الدعم الفعلي لحقوق المرأة وتدريب وتكوين كوادر للدعم النفسي والاجتماعي، وتمكين النساء من العمل في مجال المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.
- إلزام المنظمات الدولية للقيام بدورها حول القضايا العالقة بمحكمة الجنايات الدولية ومحكمة حقوق الإنسان الإفريقية.
- التأكيد على دور المجتمع الدولي في تنظيم دورات لرفع الكفاءة الخاصة بالرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان وتدريب وتكوين كوادر للدعم النفسي والاجتماعي، وتمكين النساء من العمل في مجال المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

صانعي القرار

- وضع التدابير اللازمة لتوفير الحماية للنساء المشاركات بتحقيق العدالة الانتقالية.
- إعادة هيكلة وإصلاح الهياكل الإدارية.
- وضع خطة قابلة للتنفيذ وميزانية.
- تعديل قانون العدالة الانتقالية وتفعيل الغرف الخاصة بالعدالة الانتقالية في المحاكم.
- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بضحايا النزاع والمتضررات والمعتقلات، وتوفير فرص لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة للنساء المعتقلات بعد الإفراج عنهم.
- التأكيد على ضرورة إشراك المرأة في المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية ولجان تقصي الحقائق وإعادة الأعمار والنص على كوتا للنساء لا تقل عن 30% في لجان تقصي الحقائق واللجان المصاحبة لها.
- توفير الدعم اللازم لضحايا النزاع والمتضررين جسدياً ونفسياً، وإعادة دمجهم في المجتمع من خلال توفير مراكز الرعاية الصحية والنفسية وإعداد كوادر نسائية قادرة على تقديم الدعم النفسي لهم.
- مطالبة مجلس الحقوق والحريات بتقديم التقارير الخاصة برصد الانتهاكات.
- إدماج المرأة في كل لجان المصالحة لإعادة الاعتبار للهوية الوطنية وبناء الدولة المدنية.
- تخصيص بنود خاصة بميزانية الدولة لوضع وتنفيذ خطة وطنية لإنشاء مراكز الرعاية الصحية والنفسية وقاعدة بيانات خاصة بضحايا النزاع والمتضررات والمعتقلات.

الهدف الاستراتيجي السابع: حماية حقوق المرأة في الدستور والمشاركة السياسية

المجتمع الدولي.

- التزام المجتمع الدولي وأطراف الحوار بالتعهدات تجاه القرار "1325" الذي يقضي بضرورة تمثيل النساء في الحوار السياسي والوطني والإشراف على تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات المصدق عليها.
- مطالبة المجتمع الدولي بتقديم الخبرات والاستشارات اللازمة لهيئة صياغة الدستور.

- التزام المجتمع الدولي بتنفيذ تعهداته الخاصة بتمكين ورفع كفاءة المرأة وتقديم الدعم الفني والمادي لمنظمات المجتمع المدني لبناء كوادر نسائية قادرة على المشاركة بفاعلية في مجالي العمل العام والسياسي.

صانعي القرار

- التزام صانعي القرار بمطالب النساء في الوثيقة المقدمة وضمن إشراك النساء في التخطيط والتقييم بجميع مراحلها باعتبارهن شريكاً أساسياً في بناء ليبيا.
 - التزام الدولة بالحفاظ على حقوق النساء المكتسبة والعمل على دعمها وتطويرها.
 - التزام الدولة الليبية بالاتفاقيات الدولية الموقعة عليها الخاصة بالنساء.
 - التزام الدولة باتخاذ الآليات والتدابير اللازمة لتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للنساء.
 - التزام لجنة صياغة الدستور بدسترة منح الجنسية لأبناء الليبية المتزوجة بغير الليبي الغير المشروط.
 - التزام لجنة صياغة الدستور بتضمين حق المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة ومراكز صنع القرار والسلطات القضائية من خلال كوتا لا تقل عن "30%" طبقاً للمواثيق الدولية.
 - التزام لجنة صياغة الدستور بإنشاء مجلس أعلى للمرأة للارتقاء بأوضاع المرأة الليبية في كافة المجالات والدفع بالقضايا الهامة لها.
 - تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص لضمان التنافس الشريف.
 - إلزام صانعي القرار بان تكون مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع.
- وعليه يترتب على المرأة الليبية الالتزام بالآتي:**

- تعزيز دور المرأة الليبية في بناء السلم المجتمعي ونشر ثقافة السلام للوصول إلى دولة مدنية تحترم حق المواطنة والتداول السلمي للسلطة.
- رفع الوعي في المجتمع لتشجيع الضحايا للإدلاء بمعلومات حول الانتهاكات والضرر الواقع عليهم.
- تبادل الخبرات في مجال المبادرات النسائية للدفاع عن حقوق النساء.
- تنظيم حملات توعية للمجتمع للتعريف بمشاكل النازحات والسجينات والمهجرات.
- توعية المجتمع المحلي لتقبل عودة النازحين ومراعاة ظروفهم.
- التواصل مع المؤسسات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لأجل الدفاع عن حقوق النازحات والمهجرات والسجينات وتقديم الخدمات الصحية.
- المناصرة والتأييد للقضاء على جميع أشكال العنف.
- تحفيز الإعلام الوطني الليبي في إطار تعزيز مبدأ ثقافة الحوار وحرية التعبير والالتزام بالتجرد المهني واحترام حق الاختلاف.
- رصد الدراسات والمقالات المهمة بثقافة السلام وإعادة نشرها للمجتمع المحلي.

- العمل مع القوى الاجتماعية من أجل إرساء مبادئ التسامح ورأب الصدع الاجتماعي الناتج عن النزاع واختلاف الرؤى والانحياز السياسي والجهوي والمناطقي.
- حملات الضغط الشعبي بمشاركة النساء الفاعلات.
- توفير قاعدة بيانات حول العنف ضد المرأة.
- حث الجهات المختصة لمراجعة وتعديل القوانين المجحفة ضد المرأة.
- إلزام صانعي القرار بإنشاء مجلس أعلى للمرأة للارتقاء بأوضاع المرأة الليبية والدفع بالقضايا الهامة لها
- إنشاء شبكات نسائية تعمل على بناء جسور مع التحالفات القبلية ومجالس الحكماء والشورى.
- نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر.
- التشبيك مع منظمات المجتمع المدني على المستوى القاعدي للتوعية بأهمية مشاركة المرأة في المجال السياسي.

الإطار المؤسسي لعملية السلام

لتفعيل عملية السلام ومن أجل بناء أسس الدولة الديمقراطية وتعزيزاً لدور المرأة في دعم وبناء السلام والسلم الاجتماعي وضع هذا الإطار المؤسسي لمحاولة تحقيق أهداف بناء السلام ومجابهة التحديات والمعوقات التي تواجه المرأة والمجتمع الليبي في بناء ديمقراطية مستدامة تتلخص مقترحات الأطر المؤسسية في الآتي:

أولاً: دعم المرأة الليبية في مجال تطوير خطة عمل تتماشى مع مطالب المرأة والتزاماتها.

ثانياً: توسيع إطار مشاركة المرأة الليبية، وإشراك وذرر الوثيقة على مستوى أوسع يشمل كافة القطاعات المعنية بالمرأة في ليبيا.

ثالثاً: خلق شراكة ما بين المنظمات النسوية والجهات الحكومية

رابعاً: الاستمرار في دعم النساء المشاركات في لقاء جنيف واعتماد الوثيقة التي أصدرتها كمحور أساسي للسلام واعتمادهم كمجموعة لتنفيذ مخرجات الوثيقة على أرض الواقع

خامساً: وضع خطة للتنسيق مع صانعي القرار للوصول إلى تحقيق أهداف ومخرجات المؤتمر.

سادساً: وضع خطة للتواصل مع المجتمع الدولي في متابعة تنفيذ الالتزامات المنوطة به في السياق الليبي بالتوافق مع كافة المعاهدات والمواثيق الدولية المنصوص عليها.

سابعاً: وضع خطة عمل لرأب الصدع الأمني ومجابهة آثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما ترتب عليه من نزوح وتهجير وأثره السلبي على المرأة.

ثامناً: خطة عمل تساهم في بناء ونشر ثقافة السلام مع التأكيد على الدور الفاعل والمؤثر للمرأة.

الموارد المالية والفنية

سوف تعمل المرأة الليبية على تحريك الموارد المالية والفنية من المجتمع الدولي والمصادر المحلية لدعم مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني وتخفيض نسبة العاطلات عن العمل وتمكين المرأة وإدماجها في المجتمع وتحسين ظروفها وذلك في إطار خطط العمل المنبثقة عن هذه الوثيقة.

ختاماً، تؤكد النساء الليبيات بهذه الوثيقة على حقهنّ وقدرتهنّ وعزمهنّ على القيام بالدور الفاعل في بناء السلام والسلم المجتمعي في ليبيا، كما يشدّدن على ضرورة قيام الدولة بكافة مؤسساتها بتعزيز دور المرأة في بناء السلام والسلم المجتمعي في ليبيا، ويطالبن المجتمع الدولي بدعم هذه الجهود بما يتفق مع المواثيق الدولية.

والله الموفق